الروضان: استلام مشروع منطقة الشدادية الصناعية في أكتوبر المقبل

«المالية البرلمانية» اطلعت على دراسة شركة «ميلمان» عن الموضوعين

خورشيد: إقرار «التقاعد المبكر» و«خفض فوائد التأمينات» منتصف أبريل

ربيع سكر

اطلعت لجنة الشؤون المالية والاقتصادية في اجتماعها على أهم ما توصلت إليه شركة ميلمان في دراستها بشأن (التقاعد المبكر) وفوائد قروض التأمينات الاجتماعية، ونظرت مشروع قانون لتنظيم التأمين والرقابة عليه.

وقال رئيس اللجنة النائب صلاح خورشيد في تصريح بالمركز الاعلامي في مجلس الأمة إن النتائج الأولية التي قدمتها الشركة المكلفة من قبل مجلس الأمة بدراسة موضوع التقاعد المبكر وتخفيض قيمة استبدال المعاش التقاعدي إيجابية.

وتوقع خورشيد أن تنتهي اللجنة من دراسة الموضوعين في نهاية مارس الجاري، وإقرارهما في منتصف شهر أبريل المقبل.

وأوضح أن هناك معلومات وأرقاما أولية قدمتها الشركة لكن الدراسة لم تكتمل بعد مشيرا الى ان هناك بدائل للتصور المقدم لقانون التقاعد المبكر، وهذه البدائل مقدمة من قبل اللجنة وبعض النواب، مشددا على ان تلك البدائل لا تخرج عن روح القانون المقدم.

وقال خورشيد إنه ستتم دعوة رئيس مجلس الأمة والنواب إلى أحد اجتماعات اللجنة لرؤية التقرير النهائي والخيارات التي ستكون لصالح المتقاعدين، مؤكدا ان هذا الموضوع له بعد مالي وسياسي.

وأوضح ان اللجنة ستجتمع الأسبوع المقبل مع وزير التجارة لمناقشة قانون تنظيم التأمين والإشراف والرقابة مشيرا الى انه تم تشكيل فريق عمل برئاسة النائب صفاء الهاشم لإنهاء هذا الملف بأسرع وقت.

وأضاف ان هناك أيضا ملاحظات علي قانون السجل التجاري وسيكون هناك اجتماع خلال اليومين المقبلين لمناقشة هذا الموضوع.

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير : محمد صابر)

اللجنة طلبت من مجلس الوزراء التحقيق لبيان الضرر على المال العام ومحاسبة المتسبب

«الميزانيات» : «المحاسبة» رفض 254 مناقصة خلال 3 سنوات .. الحكومة وافقت على 14 منها

ربيع سكر

ناقشت لجنة الميزانيات والحساب الختامي في اجتماعها تقرير ديوان المحاسبة بشأن المناقصات التي رفضها الديوان وأصدر فيها مجلس الوزراء قرارات بالموافقة، وذلك بحضور عدة وزراء منهم وزيرة الشؤون الاجتماعية هند الصبيح ووزيرة الدولة لشؤون الإسكان د.جنان بوشهري ووزير الأشغال حسام الرومي وممثلين عن لجنة الخدمات العامة ولجنة الشؤون الاقتصادية وديوان المحاسبة.

وقال رئيس اللجنة النائب عدنان عبد الصمد إن ديوان المحاسبة أكد أن بعض المسؤولين في الجهات الحكومية يطلبون منه رفض الموافقة على المناقصات حتى يقوم مجلس الوزراء بالفصل فيها.

وأضاف عبدالصمد في تصريح صحفي بالمركز الإعلامي لمجلس الأمة أنه رغم اعتقاد ديوان المحاسبة بأن هناك الكثير من القرارات غير القانونية فإن مجلس الوزراء يفصل في الأمر ويؤكد أنه قانوني ويفصل فيها لصالح الجهات الحكومية.

وأشار إلى أن الديوان أوضح أن مجرد الدعوة لمناقشة الأمر يأخذ مدة طويلة من الوقت وذلك يؤثر على المناقصات مشيرا إلى أن هناك الكثير من الجهات الحكومية التي تجد في مجلس الوزراء نصيرا لها في كثير من المواضيع ضد ديوان المحاسبة.

وأكد عبدالصمد أنه سيقدم تقريرا إلى الوزراء بكل المواضيع التي فصل فيها مجلس الوزراء لصالح الجهات الحكومية، وسيكون هناك اجتماع لاحق للاستماع لرأي مجلس الوزراء.

وبين أن هناك بعض المناقصات يفترض أن تكون داخل العقد ولكن بعض الجهات تجعلها في أوامر تغييرية رغم أنها جزء من العقد، وبالتالي الأوامر التغييرية أيضا تكلف المال العام.

وأضاف أن الاجتماع توصل إلى اقتراحين هما الطلب من مجلس الوزراء التحقيق في المناقصات التي تمت الموافقة عليها من قبله وترتب عليها ضرر على المال العام ومحاسبة المتسبب، وإفادة الديوان بنتائج التحقيق والذي يقوم بدوره بتقديم تقريره إلى مجلس الأمة.

وقال» إننا الآن بصدد البحث عن صيغة لتقديم هذا الطلب والأقرب يكون من خلال رسالة إلى مجلس الأمة».

وذكر أن هناك اعتراضا أو تساؤلا عن مدى قدرة ديوان المحاسبة على دراسة الأمور الفنية لكل مناقصة، مثل الجهات الحكومية، ورد الديوان بأنه يملك جميع الكوادر الفنية القادرة على دراسة تلك المشاريع وتقييمها.

وأضاف عبد الصمد «للإنصاف فإن مجلس الوزراء حسم مواضيع معينة لصالح ديوان المحاسبة، ولكن الديوان ما زال متمسكا برأيه بخصوص المشاريع التي حسمت لصالح الجهات الحكومية».

وأوضح أنه مع الأسف أن مجلس الوزراء يتمسك بقشة قانونية لكي يغل يد ديوان المحاسبة عن ممارسة صلاحياته وفي بعض الأحيان يحاول أن يغل يد مجلس الأمة عن صلاحية المحاسبة .»

وذكر أنه في إحدى المرات كان ديوان المحاسبة يحقق في موضوع يخص القياديين في بعض الجهات الحكومية، لكن الحكومة وجهت تعليماتها بعدم تزويد الديوان بأي معلومات، بل طلبت من ديوان المحاسبة إعادة المعلومات التي حصل عليها بحجة أن هذه الإجراءات غير قانونية .

وأشار عبدالصمد إلى أن ديوان المحاسبة درس من فترة 01/04/2014 حتى 28/02/2017 ما يقارب 8639 موضوعا ورفض 254 موضوعا وأن عدد المواضيع التي وافق عليها مجلس الوزراء بلغت 14 موضوعا من أصل 254 موضوعا.

وحصلت « الوسط» على تقرير لجنة الميزانيات بشأن ملف الرقابة المسبقة على المناقصات التي رفضها ديوان المحاسبة وعرضت على مجلس الوزراء وحسمها لصالح الجهات الحكومية وجاء فيه : سبق أن بينت اللجنة تحفظها على كثير مما انتهى إليه من قرارات مجلس الوزراء في حسم بعض القضايا الخلافية التي تنشأ بين ديوان المحاسبة والجهات الحكومية والتي تكون نتيجتها لصالح الجهات الحكومية رغم ما يبديه الديوان من ملاحظات مهمة.

وطالب التقرير بإعادة النظر في الآلية القانونية المتبعة حاليا في الاتجاه لمجلس الوزراء لحسم أي خلاف ينشأ بين ديوان المحاسبة والجهات الحكومية خشية أن تكون أسسا في المستقبل تؤدي إلى تعطيل الدور الرقابي للديوان ، وأن لا يكون مجلس الوزراء بديلا عن ديوان المحاسبة في الرقابة على المصروفات والإيرادات ؛ لاسيما وأن طبيعة الملاحظات المحسومة يغلب عليها طابع مهنية وليست تباينا في وجهات نظر قانونية والتي في الغالب يترتب عليها أثر على المال العام.

وأوضح التقرير عدم تعاون مجلس الوزراء مع ديوان المحاسبة لإنجاز التكليف بناء على طلب لجنة الميزانيات والحساب الختامي من ديوان المحاسبة بالكتاب الصادر بتاريخ 2/3/2017 موافاته بقائمة المناقصات التي رفضها الديوان وعرضت على مجلس الوزراء استنادا للبند السابع من المادة 13 من قانون الديوان ووافق عليها.

ومن المشاريع التي رفضها الديوان خلال من 1/4/2014 حتى عام 28/2/2017 تركزت في الوزارات والإدارات الحكومية والتي بلغت خلال فترة التكليف 182 موضوع أما الجهات الملحقة 13 موضوع والمستقلة 5 مواضيع وكانت وزارة الصحة لها نصيب الأسد من تلك المواضيع المرفوضة بعدد 71 موضوع تأتي بعدها وزراه الاشغال بعدد 27 موضوع وأن انخفاض عدد الموضوعات المرفوضة من قبل الجهات المستقلة ليس بالضرورة مؤشرا لالتزامها بالضوابط والإجراءات القانونية حيث أن الجهات التي تحتوي على أعلى عدد مشاريع مستثناة من الرقابة المسبقة.

وأكد التقرير أن أبرز أسباب رفض الديوان للموضوعات المعروضة علية:-

1 – ارتفاع الأسعار للأعمال عن نظيرها في الجهات الحكومية الأخرى أو عن العقد السابق بنسب كبيرة. مثال)وزراه الصحة – الديوان الاميري(

2 – ارتفاع أسعار التأجير بغرض التملك للأجهزة مقارنة لأسعار الشراء لنفس الأجهزة من جهات أخرى)وزراه الدفاع(

3 – تحقق ضرر للمال العام نتيجة طلب التعاقد مع تاسع أقل الأسعار بعد اعتذار ثامن اقل الأسعار عن تجديد الكفالة) وزراه لأوقاف(

4 – تراخي الوزارة في الدراسة والتوصية بالترسية ما أدى لانسحاب اقل الأسعار وتحميل المال العام اعمال إضافية.

5 – رغم من عدم صحة استبعاد المكتب الاستشاري الأول فنيا وماليا ، الا ان الجهة لم تفعل بند الاشراف الوارد ضمن الاتفاقية الاستشارية بنفس الشروط والاسعار خلال فترة سريانها وتراخيها بالقيام بالإجراءات الازمة مما تسبب إلى تحميل المال العام بمبالغ إضافية.) وزراه الاشغال (

6 – عدم الموافقة على التعاقد مع المزايد ثاني اعلى الأسعار لما فيه من إضرار بالمال العام.)هيئة الشراكة(

7 – العرض الفائز غير مطابق للمواصفات)هيئة البيئة

8 – عدم استجلاب أكثر من عرض للوصول لأقل الأسعار)الديوان الاميري

وذكر التقرير أنه اتضح ضعف متابعة مجلس الوزراء لأعمال الجهات الحكومية ومن خلال دراسة تكليف الديوان و الأسباب الذي أوردها وطبيعة الموضوعات التي عرضت على اللجان الوزارية وأخذ موافقات خلاف رأي ديوان المحاسبة ، أن مجلس الوزراء لا يستند في الموافقات على الأداء الفعلي لتلك الجهات رغم وجود جهاز تابع له معني بمتابعة الأداء الحكومي ، وتكرار نفس الأسباب من نفس الجهات على مدى ثلاث سنوات أو تكرارها في عدة جهات يعطي مؤشرا إلى عدم توجيه مجلس الوزراء في تلافي الأسباب التي أوردها ديوان المحاسبة في رفضة لتلك الموضوعات.

جانب من اجتماع اللجنة (تصوير : محمد صابر)

اعتبرت أن الفساد التعليمي أكبر من الفساد المالي

الهاشم: معالجة التركيبة السكانية تحل مشكلة التوظيف

الهاشم تصرح للصحافيين

ربيع سكر

أكدت مقررة لجنة الإحلال وأزمة التوظيف النائبة صفاء الهاشم أن إيجاد حلول للتركيبة السكانية سوف يحل العديد من القضايا مطالبة بتقنين أعداد العمالة الوافدة في مشاريع المناقصات.

وأوضحت الهاشم في تصريح صحافي بمجلس الأمة أهمية الاستناد إلى أرقام إحصائية دقيقة لمعرفة عدد شرائح طالبي الوظائف والإحصاءات العمرية للكويتيين، ومن خلاله يتم احتساب العجز الاكتواري المطلوب تحديده لحسم قانون التقاعد المبكر. وأضافت أن البلاد وصلت إلى مؤشرات خطيرة، مطالبة بخارطة الطريق بأرقام واضحة، فمن غير المنطقي أن الدولة تعطي دعما على الخدمات والبنزين لكل الشرائح بنفس المقدار ويتساوى في ذلك من دخله السنوي 10000 آلاف ومن دخله 120 مليونا.

وأشارت الهاشم إلى أن الحكومة لم توزع كوبونات بنزين لعدم وجود شرائح للدخل ، وطلبنا خارطة طريق من هيئة القوى العاملة عبارة عن إحصائيات أو أرقام حتى تكون الصورة واضحة.

وأكدت أن هناك وظائف يشغلها غير كويتيين في القطاع الخاص، مطالبة بمنحها للكويتيين سواء بالإحلال أو التعيين المباشر ومن بينها سفارات الكويت بالخارج.

وبينت الهاشم أنها تقدمت باقتراح بقانون لتعديل قانون الخدمة المدنية بحيث لا يتم تحجيم الكويتيين في القطاع الحكومي بحجة المعاناة من هيكل إداري مترهل، مشيرة إلى أنه حينما تصل الأرقام إلى اللجنة في شهر ابريل المقبل سيتم استدعاء جميع الجهات.

وقالت الهاشم إن إدراج الكويت على مؤشر مدركات الفساد في أسوأ المراحل، مطالبة بإزالة البطالة الزائدة ومنح فرص للكويتيين في التوظيف.

وأضافت أن الفساد الذي استاء منه سمو رئيس مجلس الوزراء واكتشف ذلك بعد سبع حكومات، معتبرة أن الفساد التعليمي أكبر من الفساد المالي

وصلنا حديثا قانون إنشاء الهيئة العامة لمدينة الحرير وجزيرة بوبيان وميناء مبارك الكبير

الفضل: رفضنا إدراج مشروع قانون حكومي عن الإجراءات الضريبية الموحدة ضمن الأولويات

ربيع سكر

أحمد الفضل

اعلن رئيس لجنة الاولويات البرلمانية النائب أحمد الفضل ان الحكومة احالت إلى مجلس الامة حتي اليوم ما يقارب 15 مشروع بقانون واضاف الفضل في تصريح للصحافيين ان اجتماعنا امس هو الاجتماع الثالث بغياب بعض الاخوة الاعضاء بعذر وحضرت الحكومة وتناقشنا حول المشروعات بقوانين المنجزه من بعض اللجان مشيرا إلى ان هناك اقتراحات بقوانين أدرجت مشيرا الي ان الحكومة احالت الي مجلس الامة حتي اليوم 15 مشروع بقانون أنجزنا بعضا منها والبعض ليس بعد ووضعناها كأولوية .

وقال الفضل ان مشاريع القوانين التي تمت إحالتها هي مشروع قانون عن الصحة النفسيه ومشروع بقانون عن تنظيم الاجتماعات والمواكب الامنه ومشروع بقانون عن شركات الامن والحراسة ومشروع بقانون عن تنظيم السجون ومشروع بقانون عن الجامعات الحكومية الذي يعتبر مشروع جديد ومشروع اخر عن المنظمات النقابيه ومشروع اخر عّم تنظيم العمل الخيري ومشروع بقانون عن السجل العقاري

واكد الفضل ان قانون السجل التجاري احيل امس ولم ننته منه حتي الان ويوم الاحد المقبل ستعقد جلسة لإقراره بالاضافه الي مشروع قانون حكومي عن الاجراءات الضريبية الموحدة الذي لن يكون كأولوية في الفترة الحالية ومشروع بقانون عن مدينه الحرير ومشروع بقانون عن الفتوي والتشريع

واشار الفضل ان هناك قانون مقدم عن مشروع مجلس الدوله الذي يلغي عمل اداره الفتوي والتشريع ونحتاج للاستفسار عنه بالاضافه الي تعديل مرسوم بقانون التسجيل العقاري وهي كلها مشاريع من أصل36 مشروع بقانون

ولفت الفضل ان هناك مشاريع لم تحال وذلك لانها لم ينته اعدادها بشكلها النهائي من قبل الفتوئ والتشريع او الاداره القانونية بمجلس الوزراء

وقال الفضل ان القوانين الأجهزه تم إرسالها للجان المختصه ونحتاج فقط الي ترتيبها مشيرا الي اننا لا نستطيع الغاء اي مشروع بقانون انما ترتيبها لافتا الي ان الحكومة متحفظة علي بعض بنود المشاريع وموافقه علي البنود الاخري وننتظر الحكومة لإبداء آرائها ومناقشتها في اللجنة

إلا بعد الحصول على إذن رسمي

5 نواب يقترحون منع الكويتيين من دخول الأراضي الخاضعة لسيطرة الكيان الصهيوني

أعلن النواب محمد الدلال ود. خليل أبل والحميدي السبيعي وعمر الطبطبائي وأسامة الشاهين عن تقديمهم اقتراحا بقانون بتعديل بعض أحكام القانون رقم 21 لسنة 1964 في شأن القانون الموحد لمقاطعة إسرائيل.

وجاءت المذكرة الإيضاحية للاقتراح بقانون على النحو الآتي: في ظل ما تشهده المنطقة من تصعيد مؤسف لا يصب في صالح القضية الفلسطينية، وانسجاماً مع موقف الكويت الذي كان ولم يزل داعماً ومُناصراً للقضية الفلسطينية، فإننا نرتأي أن واجب الوقت يُحتم علينا إعادة التأكيد على مبدأ المقاطعة وتطويره فإننا رأينا التعديل على القانون الموحد لمقاطعة الكيان المحتل (إسرائيل) وذلك من خلال: التأكيد على نهج المقاطعة وتأكيده. و حظر الاعتراف او الترويج للكيان الصهيوني. كما يمنع منعا مطلقا دخول حاملي الجنسية الاسرائيلية لأراضي الكويت.

ويمنع المواطنون الكويتيون من دخول الأراضي تحت سيطرة الكيان الصهيوني إلا بعد الحصول على إذن رسمي من الوزير المختص، مع تخصيص استثناء بتحصيل إذن مسبق للكويتيين لدخول الأراضي المحتلة حتى يتسنى للبعثات الانسانية الكويتية أداء عملها الانساني تجاه الفلسطينيين الموجودين في الأراضي المحتلة.

قاعة عبدالله السالم